2026

الإطار المؤسسي والتنفيذي لمسار التقصي وكشف الحقيقة :المشاريع التأسيسية، السياسات الحاكمة وخارطة التنفيذ

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

NCTJ

3/14/2026

جدول المحتويات

أولاً: لمحة عامة عن مسار التقصي وكشف الحقيقة 2

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار التقصي وكشف الحقيقة 3

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار التقصي وكشف الحقيقة 4

1. الدليل المنهجي والعملي للجنة كشف الحقيقة 4

2. منظومة إصدار التقارير الدورية لمسار كشف الحقيقة 4

3. خطة التواصل مع أصحاب المصلحة قبل وأثناء التوثيق 4

6. الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار التقصي وكشف الحقيقة 5

7. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي للمسار 5

8. دليل العمليات الداخلي الموحّد للمسار 6

9. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق التقصي وكشف الحقيقة 6

10. توثيق الإطار القانوني والإجرائي للعلاقة مع المؤسسات 6

11. مشروع إصدار توصيات إصلاحية تغذي مسار ضمان عدم التكرار 7

12. سياسة إيصال المعلومات والتوصيات إلى مسار جبر الضرر 7

13. سياسة إنتاج المواد التوثيقية وإحالتها إلى حفظ الذاكرة 7

14. منظومة حماية الشهود والمشاركين وإدارة الشهادات 8

15. التحليل الدوري للمخاطر والسياق 9

16. نظام المراجعة القانونية والمنهجية متعددة المستويات للملفات 9

17.نظام التسجيل والإدارة الرقمية للشهادات (المنصة الإلكترونية لمسار كشف الحقيقة) 9

18. قاعدة البيانات الوطنية المنظمة وربطها بالأرشيف 10

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار التقصي وكشف الحقيقة 10

أ) السياسات التشغيلية 10

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة 11

ج) السياسات التعريفية/المعيارية 11

خامساً: الخطوات التالية 12

أولاً: لمحة عامة عن مسار التقصي وكشف الحقيقة

يمثل مسار **التقصي وكشف الحقيقة** نقطة الانطلاق المعرفية والمؤسسية في منظومة العدالة الانتقالية، لأنه المسار الذي يبدأ بجمع الشهادات والوقائع والوثائق، وتحليلها، وبناء صورة وطنية موثوقة عن الانتهاكات التي حدثت، وأنماطها، وسياقاتها، وأثرها على الأفراد والمجتمع والمؤسسات.

ولا يقتصر دور هذا المسار على التوثيق الأولي فحسب، بل يتعداه إلى **إنتاج معرفة مؤسسية قابلة للاستخدام** في بقية المسارات، بما في ذلك العدالة والمساءلة، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة، وضمان عدم التكرار، والمصالحة الوطنية. ولذلك فإن لجنة التقصي وكشف الحقيقة ليست مجرد لجنة "جمع معلومات"، بل هي **اللجنة التي تنتج المادة المرجعية الأولية** التي تبنى عليها قرارات وتوصيات ومسارات الهيئة الأخرى.

ومن خلال تحليل المشاريع المدرجة في الملف، يمكن ملاحظة أن مسار التقصي وكشف الحقيقة يتحرك عبر **ست دوائر مترابطة**:

1. دائرة الشرعية المؤسسية والتواصل

تشمل الدليل المنهجي، وخطط التواصل، واللقاءات التشاورية، والتقارير الدورية، والخطة الإعلامية. وتهدف إلى بناء فهم واضح لدور اللجنة، وشرح حدود عملها، وتخفيف الالتباس المجتمعي حول معنى كشف الحقيقة وعلاقته ببقية مسارات العدالة الانتقالية.

2. دائرة الحماية والإدلاء بالشهادة

تشمل **المشاركة في صياغة** سياسات حماية الشهادات، وإخفاء الهوية، والإحالة إلى الدعم النفسي، وتحليل المخاطر، ونشر سياسات الحماية. وتهدف إلى توفير بيئة آمنة تُمكّن الضحايا والشهود من المشاركة دون تعريضهم لمخاطر إضافية أو ضغوط نفسية وأمنية غير محسوبة.

3. دائرة الحوكمة والعلاقات المؤسسية

تشمل توثيق الإجراءات المشتركة، وخطة التواصل المؤسسية، وتوحيد المعايير الفنية مع اللجان الأخرى والمؤسسات الخارجية. وتهدف إلى تنظيم العلاقة بين اللجنة وبقية وحدات الهيئة والجهات الحكومية ذات الصلة، وتحديد حدود التقاطع ومسؤوليات كل جهة.

4. دائرة البناء المؤسسي وضبط الجودة

تشمل تأسيس وتوظيف وحدة للتنظيم الإداري، ودليل العمليات، وبرنامج تطوير القدرات. وتهدف إلى ضمان أن تعمل اللجنة وفق هيكل واضح، وعمليات مكتوبة، ومعايير جودة قابلة للتطبيق والتوسع، ولا تتعارض مع سياسات وإجراءات اللجان الأخرى، بل تضمن التكامل معها.

5. دائرة إنتاج المعرفة العابرة للمسارات

تشمل إنتاج توصيات إصلاحية مرتبطة بضمان عدم التكرار، وصياغة سياسات إحالة المعلومات إلى جبر الضرر (بالتعاون مع لجنة جبر الضرر)، وسياسات إنتاج المواد التوثيقية والسردية الوطنية (بالتعاون مع لجنة حفظ الذاكرة). وهذه الدائرة مهمة لأنها تحول مخرجات اللجنة من بيانات أولية إلى **مدخلات استراتيجية** لبقية اللجان.

6. دائرة التوثيق والبيانات والمراجعة المنهجية

تشمل آلية المراجعة الداخلية للملفات، وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات وطنية منظمة، والربط بين الأرشفة وقواعد البيانات، وسياسات الحفظ والمشاركة والوصول. وذلك من خلال مكتب مركزي للتوثيق والأرشفة تساهم لجنة التقصي وكشف الحقيقة واللجان الأخرى بتأسيسه ووضع سياساته والمناصرة لإصدار قانون لاحقا يدعم عمله، وتهدف إلى ضمان أن تكون البيانات موثوقة، قابلة للتحديث، وقابلة للاستخدام المؤسسي الآمن ومن قبل كل اللجان.

ومما سبق، فإن هذا المسار يسهم بصورة مباشرة في معالجة القضايا الاستراتيجية الآتية داخل الهيئة:

- القضية الأولى: ضعف الثقة والالتباس حول دور الهيئة
- القضية الثانية: الخوف من التحدث والإدلاء بالشهادة
- القضية الثالثة: ضعف وضوح العلاقة مع المؤسسات
- القضية الرابعة: ضعف التنظيم الداخلي وجودة العمل
- القضية الخامسة: اختزال العدالة في المحاكمات فقط وليس في إطار وطني شامل
- القضية السادسة: تحديات تصميم جبر الضرر كسياسة وطنية عادلة
- القضية الثامنة: غياب منظومة تشغيلية موحدة لإدارة التوثيق والبيانات وضمان الجودة

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار التقصي وكشف الحقيقة

1. المخرج الأول هو **دليل منهجي وعملي للجنة كشف الحقيقة** يحدد هوية اللجنة، ومفاهيمها، ونوع الانتهاكات التي تتعامل معها، ومنهجية العمل، وأولويات التوثيق.
2. المخرج الثاني هو **منظومة تواصل مؤسسي ومجتمعي واضحة** تشرح دور اللجنة، وتبني الثقة مع المجتمعات المستهدفة وأصحاب المصلحة قبل وأثناء تنفيذ جلسات الاستماع وأخذ الشهادات.
3. المخرج الثالث هو **نظام حماية متكامل للشهادات والمشاركين** يشمل حماية الهوية، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة المخاطر المرتبطة بالمشاركة (بالشراكة مع مكتب حماية الشهود).
4. المخرج الرابع هو **إطار تشغيلي مكتوب للعلاقة مع المؤسسات الأخرى** داخل الهيئة وخارجها، بما في ذلك القضاء، وإنفاذ القانون، والوزارات، واللجان الشقيقة.
5. المخرج الخامس هو **هيكل تنظيمي وعمليات مكتوبة ومعتمدة** تضمن وضوح الأدوار، واتساق الإجراءات، وتقليل التضارب بين المركز والفروع والبرامج.
6. المخرج السادس هو **برنامج مستمر لتطوير قدرات العاملين** في الجوانب التقنية والمرنة المرتبطة بجمع الشهادات، والتوثيق، والتحليل، والعمل مع الفئات الحساسة.
7. المخرج السابع هو **مخرجات تحليلية وسياسات تحويلية** تغذي مسارات المصالحة، وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار، وحفظ الذاكرة.
8. المخرج الثامن هو **منظومة مراجعة قانونية ومنهجية للملفات وقاعدة بيانات وطنية منظمة** تضمن سلامة البيانات، وجودتها، وإمكانية تتبعها، واستخدامها المؤسسي الآمن.

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار التقصي وكشف الحقيقة

1. الدليل المنهجي والعملي للجنة كشف الحقيقة

يهدف هذا المشروع إلى وضع مرجع تأسيسي يحدد هوية اللجنة، وتعريفاتها الأساسية، ومنهجية عملها، وأولوياتها، والمعايير التي تستند إليها في تحديد أنواع الانتهاكات والفئات المستهدفة. ويتم مراجعته بمجرد صدور قانون العدالة الانتقالية، و يعتبر هذا الدليل مرحلي لضبط عمل اللجنة ريثما يصدر قانون العدالة الانتقالية الذي قد يستغرق وقتا طويلا.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد الإطار المفاهيمي والمهني:** يشمل تعريف اللجنة، وصلاحياتها (مثلا, استدعاء شهود, إصدار توصيات ووضع إطار للمتابعة...) ومجال عملها، والمصطلحات الأساسية، ومراحل العمل، والفئات المستهدفة، وأهم التحديات المتوقعة في التطبيق.

- **تحديد معايير الأولوية والتصنيف:** يتم وضع معايير واضحة لتحديد درجات الضحايا وأولويات التوثيق، بالاستناد إلى القانون الدولي والمبادئ العامة ذات الصلة.

- **مراجعة الدليل عبر حوارات مع أصحاب المصلحة:** يتم عرض المسودة على جهات معنية وخبراء وممثلين عن الفئات المستهدفة لضمان أن يكون الدليل عملياً ومفهوماً وقابلاً للتطبيق.

2. منظومة إصدار التقارير الدورية لمسار كشف الحقيقة

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية المؤسسية، وتحويل عمل اللجنة إلى عمل قابل للعرض والتحليل والمتابعة من قبل الهيئة وأصحاب المصلحة.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد سياسة للتقارير الدورية:** تحدد أنواع التقارير، ودوريتها، والأطراف المشاركة في إعدادها، والجهات المستهدفة بها، والنماذج المستخدمة فيها.

- **تصميم آلية لتحليل البيانات والتقارير:** تُستخدم أدوات تقنية ومنهجية لتسريع تحليل البيانات وتحويلها إلى مؤشرات ونتائج قابلة للفهم المؤسسي.

- **إصدار تقارير مرحلية وشاملة:** تتضمن ما تم إنجازه، والتحديات، والمؤشرات المرتبطة بالأهداف، مع إمكانية تفصيل المخرجات بحسب نوع أصحاب المصلحة.

3. خطة التواصل مع أصحاب المصلحة قبل و أثناء التوثيق

يهدف هذا المشروع إلى بناء الثقة مع المجتمعات المستهدفة قبل البدء بجلسات الاستماع وأخذ الشهادات، وشرح ما تقوم به اللجنة وما لا تقوم به.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم خطة تواصل مؤسسية ومجتمعية:** تحدد الفئات التي يجب التواصل معها، وطبيعة الرسائل المطلوبة، وتوقيتات التواصل قبل تنفيذ الأنشطة الميدانية.

- **تحديد مستوى وأهداف كل تفاعل:** يتم توضيح ما إذا كان التواصل تقنياً أو إدارياً أو قيادياً، وما هي النتيجة المطلوب تحقيقها من كل تواصل.

- **اختيار ممثلين مناسبين واعتماد الخطة:** حتى يصبح التمثيل المؤسسي منضبطاً ومتسقاً ولا يُترك للاجتهاد الشخصي.

- **تنفيذ جلسات دورية لبناء الثقة:** تُعقد لقاءات تمهيدية مع المجتمعات والفئات المستهدفة لشرح سياسات اللجنة، وحدود عملها، وآليات حماية المشاركين.

- **إعداد سياسة واضحة تنظم هذا التدخل:** تُستخدم لضبط الرسائل، والأدوار، وطريقة إدارة التواصل حتى لا يبقى خاضعاً للاجتهاد الشخصي.

6. الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار التقصي وكشف الحقيقة

يهدف هذا المشروع إلى تثبيت المصطلحات والتعريفات الأساسية المتعلقة بالتقصي وكشف الحقيقة، وتنظيم الخطاب الإعلامي للمسار داخلياً وخارجياً.

الأنشطة الأساسية

- **تنظيم ورشات لتثبيت المفاهيم والمصطلحات الأساسية:** تُستخدم لتوحيد اللغة المؤسسية التي يعتمدها موظفو الهيئة وأعضاؤها في الحديث عن الانتهاكات وكشف الحقيقة.

- **تدريب الفريق على استخدام الخطاب المؤسسي الموحد:** يشمل التدريب جميع المستويات لضمان اتساق الرسائل وعدم إنتاج خطابات متضاربة.

- **إعداد خطة إعلامية وهوية بصرية متعددة الأدوات واللغات:** تتضمن الفيديوهات، والمقالات، والنماذج التعليمية، وأدلة التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، بما يوسع الوصول ويحسن الفهم العام.

7. الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي للمسار

يهدف هذا التدخل إلى خلق وحدة أو فريق للتنظيم الإداري داخل الهيئة يشارك فيه ممثلون من اللجان المختلفة، وتكون لجنة التقصي جزءاً منه.

الأنشطة الأساسية

- **ندب ممثل من كل لجنة لتشكيل الفريق:** بما يخلق مستوى مؤسسياً مشتركاً لمعالجة القضايا الإدارية والتنظيمية عبر الهيئة. وتكون مهمة اللجنة المشكلة من 6 أعضاء (عضو من كل لجنة) ضمان عدم التضارب في السياسات والإجراءات، والتكامل بين اللجان على صعيد التنظيم الإداري، ورفع مخرجات عملها لمجلس الهيئة لإقراره رسميا ويصبح نافذا.

- **إعداد الهيكل التنظيمي الخاص باللجنة:** تحدد لجنة التقصي وحداتها وأدوارها وعلاقاتها الداخلية بما ينعكس على وضوح مسؤولياتها من خلال هذه الوحدة.

- **اعتماد الوثائق الإدارية والتنظيمية:** حتى تنتقل من مسودات عمل إلى أدوات إدارية رسمية تحكم التشغيل اليومي للمسار. من خلال اعتمادها رسميا.

8. دليل العمليات الداخلي الموحّد للمسار

يهدف هذا المشروع إلى تصميم العمليات على أساس البرامج وعبر البرامج بشكل مكتوب، بما يضمن التوافق وعدم التضارب بين المكاتب الداخلية والمركز والفروع.

الأنشطة الأساسية

- **تنظيم ورشات لرسم العمليات:** تستخدم لفهم كيف ينتقل العمل بين الوحدات والمكاتب والمستويات المختلفة داخل المسار.
- **صياغة العمليات في شكل مكتوب ومعتمد:** حتى تصبح الإجراءات واضحة للعاملين ويمكن تطبيقها بالطريقة نفسها في مختلف المواقع.
- **اعتماد الدليل التشغيلي النهائي:** ليكون مرجعاً موحداً يحد من الازدواجية والتضارب في تنفيذ المهام.

9. برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق التقصي وكشف الحقيقة

يهدف هذا المشروع إلى تطوير القدرات التقنية والمرنة للعاملين في المسار، بما يتوافق مع احتياجاتهم الفعلية والسياسات والأنظمة الإدارية المعتمدة.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم أداة تقييم للقدرات التقنية والمرنة:** تستخدم لقياس الفجوات المهنية الحقيقية لدى أعضاء المسار وتحديد الأولويات التدريبية. وذلك بما يتوافق مع الهيكل التنظيمي، الوصوفات الوظيفية، و السياسات و الإجراءات المعتمدة.
- **تنفيذ جلسات تقييم و اقتراح تدريبات مناسبة:** تُحوّل نتائج التقييم إلى برامج تدريبية واقعية مرتبطة بالاحتياج الفعلي للعمل.
- **تنفيذ التدريب المستمر والتقييم الدوري و اتخاذ القرار:** يشمل ذلك بناء القدرات، ومتابعة أثر التدريب، وتعديل الخطة بناءً على النتائج، وإعداد مدربين محليين عند الحاجة.

10. توثيق الإطار القانوني والإجرائي للعلاقة مع المؤسسات

يهدف هذا المشروع إلى تحديد العلاقة القانونية والإجرائية الناظمة بين الهيئة والمؤسسات الأخرى، خاصة القضاء وإنفاذ القانون والجهات الحكومية ذات الصلة بالعدالة الانتقالية.

الأنشطة الأساسية

- **تنظيم ورشات مشتركة مع الجهات المعنية:** تُستخدم لمناقشة نقاط الالتقاء والتقاطع في المهام والصلاحيات والإجراءات.
- **تحديد الأدواروحدود التقاطع بوضوح:** يتم الاتفاق على ما يدخل ضمن ولاية اللجنة وما يحتاج إلى تنسيق أو إحالة أو تعاون مع جهة أخرى.

- **توثيق المخرجات في قرارات ووثائق واضحة:** لتحويل التفاهمات إلى إطار مكتوب يمكن الرجوع إليه واعتماده مؤسسياً.

11. مشروع إصدار توصيات إصلاحية تغذي مسار ضمان عدم التكرار

يهدف هذا المشروع إلى ضمان أن مخرجات لجنة التقصي لا تبقى وصفية فقط، بل تحتوي أيضاً على توصيات تتعلق بالإصلاح المؤسسي يمكن مشاركتها مع لجنة التقييم وضمان عدم التكرار.

الأنشطة الأساسية

- **تحليل المعطيات لاستخراج الدلالات الإصلاحية:** يتم النظر في الشهادات والبيانات لاستخلاص أوجه الخلل المؤسسي أو الإجرائي التي أسهمت في وقوع الانتهاكات.
- **إدراج توصيات إصلاحية ضمن التقارير:** تُضمن هذه التوصيات في تقارير اللجنة بطريقة موثقة تساعد اللجان الأخرى على استخدامها كمدخلات فنية.
- **تنسيق المخرجات مع لجنة ضمان عدم التكرار:** يتم نقل التوصيات بصورة منظمة ومفهومة، بما يضمن الاستفادة منها في تصميم الإصلاحات المؤسسية.
- **تصميم آلية نقل التوصيات والمعلومات:** تحدد الجهة المستلمة، والشكل الفني للنقل، وآليات التوثيق والمتابعة.

12. سياسة إيصال المعلومات والتوصيات إلى مسار جبر الضرر

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم كيفية نقل المعلومات والنتائج والتوصيات من لجنة التقصي إلى مسارات أخرى، خاصة جبر الضرر، باعتبار أن لجنة التقصي تمثل نقطة البداية في السلسلة.

الأنشطة الأساسية

- **تحديد نوع المعلومات القابلة للإحالة:** ما الذي يجب نقله إلى جبر الضرر أو غيره، وما الذي يبقى داخل نطاق اللجنة، وبأي مستوى من التفصيل.
- **تصميم آلية نقل التوصيات والمعلومات:** تحدد الجهة المستلمة، والشكل الفني للنقل، وآليات التوثيق والمتابعة.
- **ضبط العلاقة بين نقطة البداية وبقية المسارات:** حتى يتم استخدام المعلومات بطريقة مؤسسية متسقة لا تؤدي إلى تعارض أو ازدواجية أو فقدان للمعلومة.

13. سياسة إنتاج المواد التوثيقية وإحالتها إلى حفظ الذاكرة

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم كيفية إنتاج المواد التوثيقية داخل لجنة التقصي، وكيفية إحالتها إلى لجنة حفظ الذاكرة أو غيرها من اللجان وفق ضوابط واضحة.

الأنشطة الأساسية

- **صياغة سياسة لإنتاج المواد التوثيقية:** تحدد أنواع المواد، وكيف تُنتج، ومن يراجعها، وما الذي يمكن تحويله إلى مادة ذاكراتية أو مؤسسية.

- **تصميم آلية إحالة هذه المواد إلى اللجان الأخرى:** خصوصاً لجنة حفظ الذاكرة، بحيث تتم الإحالة بصورة منظمة ومكتوبة وقابلة للتتبع.

- **ربط السردية المنتجة بخدمة مسار العدالة الانتقالية:** حتى لا تُنتج المواد بمعزل عن الغرض المؤسسي الأشمل للهيئة.

14. منظومة حماية الشهود والمشاركين وإدارة الشهادات

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء **منظومة متكاملة لحماية الشهود والمشاركين** خلال جميع مراحل التوثيق وجلسات الاستماع والإحالة، بما يشمل حماية الهوية، وإدارة المخاطر، والدعم النفسي والاجتماعي، وتنظيم استخدام البيانات، وذلك ضمن إطار مؤسسي موحد تقوده جهة مركزية (مثل مكتب حماية الشهود)، وبمساهمة فنية من لجنة التقصي وكشف الحقيقة وبقية اللجان المعنية.

ويضمن المشروع أن تكون مشاركة الضحايا والشهود **آمنة، واعية، ومبنية على الثقة**، وأن لا تؤدي عملية التوثيق أو الإحالة إلى أي ضرر إضافي.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد دليل إجرائي متكامل للحماية وأخذ الشهادات:** يتضمن بروتوكولات المقابلات، وضوابط السرية، وأنواع جلسات الاستماع (السرية وغير السرية)، وآليات التعامل مع الحالات الحساسة، وإجراءات حماية البيانات.
- **تطوير نظام تقييم أولي للمخاطر واحتياجات الحماية:** يشمل تصميم نموذج يُستخدم قبل المقابلات لتقدير مستوى الخطر، وتصنيف الاحتياجات الأمنية والنفسية والاجتماعية لكل مشارك.
- **تصميم آلية إخفاء الهوية وإدارة البيانات الحساسة:** تحدد كيفية ترميز الأسماء والبيانات، وصلاحيات الوصول، وآلية فك الترميز، وضوابط نقل المعلومات أثناء الإحالة.
- **تحديد معايير الإحالة إلى الدعم النفسي والاجتماعي:** تشمل وضع مؤشرات واضحة لتحديد الحالات التي تحتاج إلى تدخل، وربطها بمسار إحالة منظم يضمن السرية والحد الأدنى من مشاركة البيانات.
- **ربط المنظومة بمكتب حماية الشهود والجهات المعنية:** يتم تنسيق جميع إجراءات الحماية والإحالة مع الجهة المركزية المختصة لضمان وحدة التدخل وتجنب الازدواجية أو التعارض.
- **مراجعة الإجراءات التشغيلية من زاوية الحماية:** يتم تحليل جميع مراحل العمل (المقابلات، الحفظ، النقل، التواصل) لاكتشاف الثغرات التي قد تهدد المشاركين أو البيانات.
- **إعداد مواد توعوية مبسطة للمشاركين:** توضح حقوقهم، ومراحل العملية، وآليات استخدام البيانات، وخياراتهم أثناء المشاركة، بلغة واضحة وغير تقنية. **وتوزيع المواد التوعوية قبل جلسات الاستماع والمقابلات** لضمان أن يكون المشاركون على دراية كاملة بما سيحدث، مما يعزز الثقة ويقلل التردد أو القلق.
- **تدريب الفرق على تطبيق بروتوكولات الحماية عمليًا:** لضمان تحويل السياسات إلى ممارسات فعلية أثناء العمل الميداني، وخاصة في التعامل مع الحالات الحساسة.
- **استخدام التواصل والإعلام لتعزيز الثقة بالمشاركة:** يتم توظيف المواد التوعوية والخطاب الإعلامي لطمأنة المشاركين بأن العملية آمنة وتحترم كرامتهم وخصوصيتهم.

15. التحليل الدوري للمخاطر والسياق

يهدف هذا المشروع إلى فهم المتغيرات الأمنية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر في قدرة اللجنة على جمع الشهادات أو حماية المشاركين.

الأنشطة الأساسية

- **تنظيم ورشات دورية لتحليل السياق والمخاطر:** تُعقد مثلاً كل ربع سنة لمراجعة التغيرات المحيطة بالمناطق أو الفئات أو الأنشطة المزمعة.
- **تطوير سيناريوهات التعامل مع المخاطر:** يشمل خيارات مثل التجنب، أو التخفيف، أو القبول، أو النقل، بحسب طبيعة الخطر ومستواه.
- **تغذية خطط العمل بنتائج التحليل:** بحيث تؤثر نتائج تقييم المخاطر مباشرة في توقيت الأنشطة، وشكلها، وآليات تنفيذها.

16. نظام المراجعة القانونية والمنهجية متعددة المستويات للملفات

يهدف هذا المشروع إلى ضمان مراجعة الملفات داخلياً قبل اعتمادها أو إحالتها، من خلال آلية مراجعة منظمة ومتعددة المستويات.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم مسار مراجعة داخلي للملفات:** يحدد من يراجع الملف، وفي أي مرحلة، وما المعايير التي يُراجع على أساسها قبل اعتماده.
- **إدخال أكثر من مستوى للمراجعة:** لتحسين جودة الملف، واكتشاف الأخطاء أو النواقص أو المخاطر القانونية قبل الإحالة.
- **اعتماد النظام كشرط سابق على الإحالة:** بحيث لا تنتقل الملفات إلى الجهات الأخرى إلا بعد المرور بالحد الأدنى من المراجعة المنهجية والقانونية.

17.نظام التسجيل والإدارة الرقمية للشهادات (المنصة الإلكترونية لمسار كشف الحقيقة)

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء منظومة رقمية متكاملة تمكّن الضحايا والشهود من **التسجيل الآمن للإدلاء بشهاداتهم**، وإدارة الطلبات، وجدولة المقابلات، وربطها بمنظومة الحماية، وقاعدة البيانات الوطنية، بما يعزز الوصول، ويزيد من كفاءة العمل، ويضمن توثيقاً منظماً وآمناً للبيانات.

كما يشمل المشروع تطوير **منصة إلكترونية رسمية للجنة التقصي وكشف الحقيقة** تكون نقطة دخول موحدة للمشاركين، وتتكامل مع بقية أنظمة الهيئة، مع مراعاة أعلى معايير الحماية والسرية.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم نظام تسجيل آمن للشهود والضحايا:** يتيح للأفراد تقديم طلبات الإدلاء بالشهادة عبر نموذج إلكتروني مبسط، مع ضمان حماية البيانات وإمكانية الوصول الآمن من مختلف المناطق.
- **تطوير منصة إلكترونية رسمية لمسار كشف الحقيقة:** تشمل واجهات تعريفية، ونوافذ تسجيل، ومحتوى توعوي، وصفحات إرشادية تشرح العملية، وتكون مرتبطة بالموقع العام للهيئة.

- **ربط نظام التسجيل بمنظومة الحماية وتقييم المخاطر:** يتم تحويل الطلبات تلقائياً إلى مسار تقييم أولي يحدد مستوى الخطورة واحتياجات الحماية قبل تحديد نوع المقابلة أو الإحالة.
- **إنشاء نظام لإدارة الطلبات وجدولة المقابلات:** ينظم استقبال الطلبات، وتصنيفها، وتحديد الأولويات، وجدولة جلسات الاستماع أو المقابلات بطريقة منظمة وقابلة للتتبع.
- **ربط المنصة بقاعدة البيانات الوطنية والأرشيف:** يضمن انتقال البيانات بشكل آمن ومنظم إلى نظام التوثيق المركزي دون ازدواجية أو فقدان للمعلومات.
- **تضمين محتوى توعوي وإرشادي داخل المنصة:** يشمل شرح حقوق المشاركين، وآليات الحماية، وخيارات المشاركة، والأسئلة الشائعة، بلغة بسيطة ومفهومة.
- **إتاحة قنوات بديلة للتسجيل لغير القادرين على الوصول الرقمي:** مثل مراكز ميدانية أو خطوط هاتفية، لضمان شمول جميع الفئات وعدم استبعاد الفئات الهشة.

18. قاعدة البيانات الوطنية المنظمة وربطها بالأرشيف

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتشغيل نظام رقمي موحد لتوثيق بيانات الضحايا وأنواع الضرر والانتهاكات، وربطه بالأرشيف المركزي ضمن سياسات واضحة للحفظ والمشاركة والوصول.

الأنشطة الأساسية

- **إنشاء مكتب أو وظيفة مستقلة لإدارة البيانات والأرشيف:** تتولى إدارة النظام، ووضع المسؤوليات والصلاحيات، وربط العمل بين التوثيق والأرشفة.
- **إعداد سياسات الحفظ والمشاركة والوصول والمسؤوليات:** تحدد من يملك حق الاطلاع، وكيف تحفظ البيانات، ومتى يمكن مشاركتها، وما الضمانات المرتبطة بذلك.
- **ربط قاعدة البيانات بالأرشيف المركزي:** حتى تصبح الملفات والبيانات مترابطة ومحدثة وقابلة للاستخدام المؤسسي الآمن دون ازدواجية أو ضياع.

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار التقصي وكشف الحقيقة

أ) السياسات التشغيلية

هذه السياسات تجعل المسار قابلاً للعمل اليومي وتحول مشاريعه إلى إجراءات عملية:

- سياسة إصدار التقارير الدورية وتحليلها
- سياسة إدارة جلسات الاستماع وأخذ الشهادات
- سياسة حماية الملفات/الأمن الرقمي/السرية

- سياسة حماية الشهود، بما فيها إخفاء الهوية والحماية الجسدية والدعم النفسي ونظام الإحالة
- سياسة الوصول إلى المعلومات (Freedom of Information): تنظم آلية تمكين الأفراد والجهات من طلب الوصول إلى المعلومات غير السرية التي تمتلكها الهيئة.
- سياسة إغلاق المسار وإدارة ما بعد انتهاء عمل اللجنة: تنظم كيفية التعامل مع البيانات والملفات والمخرجات بعد انتهاء عمل لجنة التقصي وكشف الحقيقة.
- سياسة الإحالة إلى الدعم النفسي والاجتماعي
- سياسة تحليل المخاطر والتعامل معها
- سياسة المراجعة القانونية والمنهجية للملفات
- سياسة إدارة قواعد البيانات والأرشيف والحفظ والمشاركة والوصول
- مدونة سلوك للمسار إلى جانب مدونة السلوك الخاصة بالهيئة.
- سياسة الوصول إلى المعلومات وتبادل البيانات: تحدد هذه السياسة آليات طلب البيانات، وأنواع المعلومات المسموح بالوصول إليها، ومدة الاستجابة، وضوابط التعامل مع المعلومات الحساسة.

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة

هذه السياسات تحافظ على جودة العمل واستدامته وتمنع الانحراف عن المنهج المؤسسي:

- سياسة تقييم القدرات التقنية والمرنة للعاملين في المسار
- سياسة تحديد منهجيات وأدوات التحليل: تنظم اعتماد المنهجيات التحليلية المستخدمة في معالجة البيانات والشهادات، بما يشمل تحديد الأطر المفاهيمية، وأدوات التحليل الكمي والنوعي.
- سياسة تطوير القدرات والتدريب المستمر
- سياسة المراجعة متعددة المستويات قبل الإحالة
- سياسة أمن المعلومات ومنع التسريب
- سياسة المتابعة والتقييم لمسار كشف الحقيقة والتحسين المستمر استناداً إلى تحليل المخاطر والثغرات.
- سياسة الشكاوى الداخلية والخارجية
- سياسة التغذية الراجعة من الضحايا والمستفيدين

ج) السياسات التعريفية/المعيارية

هذه السياسات تضبط المعنى، والمرجعية، والحدود المؤسسية للمسار:

- هوية مسار التقصي وكشف الحقيقة وتعريفاته الأساسية
- سياسة مراعاة النوع الاجتماعي والفئات الأكثر هشاشة (النساء، الأطفال، ذوو الإعاقة): تضمن إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي واحتياجات الفئات الأكثر هشاشة في جميع مراحل العمل.
- سياسة تحديد أنواع الانتهاكات والفئات المستهدفة وأولويات التوثيق
- سياسة مفهوم المصالحة وعلاقتها بالعدالة الانتقالية
- سياسة مركزية الضحايا والشهود واحترام كرامتهم (قد تكون مشتركة مع كل اللجان)
- سياسة إنتاج السردية التوثيقية بما يخدم العدالة الانتقالية
- سياسة تحويل مخرجات التقصي إلى مدخلات لبقية المسارات (يمكن تحديد المسارات لاحقا بورشة متخصصة)
- سياسة المعايير الوطنية للتعامل مع البيانات والشهادات الحساسة (مهمة كمدخل لقانون حفظ البيانات والأرشفة)

خامساً: الخطوات التالية

- **إعادة ترتيب المشاريع وفق منطق التتابع والتوازي**

إعادة تنظيم مشاريع المسار بحيث يتم تحديد المشاريع التي يجب تنفيذها بالتتابع نتيجة التبعية المؤسسية أو القانونية بينها، مقابل المشاريع التي يمكن تنفيذها بالتوازي لتقليل الزمن الإجمالي للتأسيس، مع الحفاظ على الترابط المنطقي بين المخرجات.

- **تحديد مؤشرات متابعة مرحلية لكل مشروع**

تطوير إطار متابعة يعتمد على مؤشرات ربعية، ونصف سنوية، وسنوية لكل مشروع، لقياس التقدم في التنفيذ، وجودة المخرجات، ومستوى الجاهزية المؤسسية.

- **إجراء الدراسات المالية والتقنية للمشاريع**

إعداد دراسات تفصيلية لكل مشروع تشمل الكلفة، والاحتياجات البشرية والتقنية، وتحليل المخاطر، والجاهزية المؤسسية، تمهيداً للانتقال إلى التنفيذ الفعلي.

- **مشاركة المسار والمشاريع مع أصحاب المصلحة**

عرض مشاريع مسار التقصي وكشف الحقيقة ومخرجاته المقترحة على الجهات الحكومية المعنية، وممثلي الضحايا، والمنظمات ذات الصلة، لجمع الملاحظات وتعزيز الشرعية المؤسسية.

- **مناقشة المشاريع المشتركة مع بقية لجان الهيئة**

تنظيم جلسات تنسيقية مع اللجان الأخرى، خاصة العدالة والمساءلة، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة، وضمان عدم التكرار، لضمان التكامل ومنع التداخل أو الازدواجية.

- **صياغة السياسات المستخرجة من تحليل البيانات وإدراجها ضمن التقارير**

العمل على تحويل الأنماط والنتائج المستخلصة من البيانات والشهادات إلى سياسات مؤسسية مكتوبة تُعتمد داخل الهيئة وتُدرج ضمن التقارير بوصفها مخرجات لازمة للمسار، وليس فقط ملاحظات تحليلية.